

التقرير الثاني المقدم من الأمين العام عملاً بالقرار ٢٠٠١ (٢٠١١)

أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن، في الفقرة ٦ من قراره ٢٠٠١ (٢٠١١)، تقريراً كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز في الوفاء بمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا هو التقرير الثاني المقدم عملاً بهذا القرار. ويعرض التقرير آخر ما استجد من تطورات على أنشطة الأمم المتحدة في العراق منذ تقريره الأخير المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2011/736). ويغطي التطورات السياسية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية، فضلاً عن المسائل التشغيلية والأمنية المتصلة بالعراق.

ثانياً - موجز التطورات السياسية الرئيسية المتصلة بالعراق

ألف - التطورات الداخلية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشأت توترات بين الكتل السياسية الرئيسية في العراق. فقد علقت القائمة العراقية مشاركتها في الجلسات العامة لمجلس النواب في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، داعية إلى إجراء حوار وطني وإلى التنفيذ الكامل لاتفاق إربيل لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن تقاسم السلطة، الذي مهد السبيل لتشكيل الحكومة الجديدة.

٣ - وازداد تصاعد التوترات السياسية بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية عندما أصدر مجلس القضاء الأعلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر أمراً بالقبض على نائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، وهو من كبار أعضاء القائمة العراقية، في على خلفية أنهم تتصل بأنشطة إرهابية. ونتيجة لذلك، قررت القائمة العراقية التوقف عن حضور اجتماعات مجلس الوزراء. ونفى طارق الهاشمي، نائب الرئيس، التهم المنسوبة إليه. ومكث في إقليم كردستان،



رغم طلب وزارة الداخلية أن تسلمه حكومة إقليم كردستان لكي تجري محاكمته في بغداد. وقدم نائب الرئيس، الهاشمي، طلبا رسميا بنقل محاكمته من بغداد إلى كركوك أو خانقين، وقد رفضت السلطات القضائية الطلب. وفي ٢٢ شباط/فبراير، أعلن مجلس القضاء الأعلى أن المحاكمة ستبدأ في ٣ أيار/مايو.

٤ - وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، التقى الرئيس جلال طالباني برئيس مجلس النواب، أسامة النجيفي، لمناقشة التطورات السياسية. واتفقا على عقد مؤتمر وطني لجميع الكتل السياسية، وقد وافقت جميع الأحزاب الرئيسية على عقد ذلك المؤتمر. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أصدرت بيانا أعربت فيه عن قلقها من التوترات السياسية المتصاعدة، ودعت فيه جميع الأطراف إلى العمل معا للتوصل إلى حل يحظى بموافقتها جميعا وفقا لدستور العراق. وعُهد بمهمة التحضير للمؤتمر الوطني إلى لجنة تحضيرية مؤلفة من ممثلين كبار عن التحالف الوطني والقائمة العراقية والتحالف الكردستاني وتقوم تلك اللجنة منذ فترة بعقد اجتماعات منتظمة. وأعدت الكتل السياسية الثلاث وقرارات عمل للمناقشة داخل اللجنة التحضيرية بهدف استخدامها كأساس لجدول أعمال المؤتمر الوطني. ولكن لم يتم حتى الآن التوصل إلى اتفاق جوهري بشأن جدول أعمال المؤتمر المقترح أو مواعده أو مكان انعقاده.

٥ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، مُنع الوزراء المتغيبون عن اجتماعات مجلس الوزراء من التوقيع على أي أوامر أو إدارة وزاراتهم إلا بعد أن يستأنفوا حضور هذه الاجتماعات. وفي غضون ذلك، أعلنت القائمة العراقية في ٢٩ كانون الثاني/يناير، قرارها استئناف مشاركتها في جلسات مجلس النواب. ويشكل ذلك تطورا إيجابيا، لأنه مكّن من إجراء مناقشة جامعة بين برلمانيي العراق المنتخبين بالطرق الديمقراطية بشأن قضايا بالغة الأهمية، منها ميزانية الدولة لعام ٢٠١٢، التي أقرها لاحقا مجلس النواب في ٢٣ شباط/فبراير. وفي ٥ شباط/فبراير، أعلنت القائمة العراقية كذلك قرارها العودة إلى مجلس الوزراء، مما مكّنها من استئناف مشاركتها الكاملة في مؤسسات حكومة الشراكة الوطنية.

٦ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، صوت مجلس محافظة ديالى لتشكيل إقليم متمتع بالحكم الذاتي وقدم طلبا إلى مجلس الوزراء للشروع في إجراءات الاستفتاء وفقا لقانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم لعام ٢٠٠٨. وجرت تظاهرات للاحتجاج على هذا القرار في المحافظة وفي المدن ذات الأغلبية الشيعية واحتل المتظاهرون مبنى مجلس المحافظة. وهرب المحافظ وعدد من أعضاء المجلس إلى إقليم كردستان وهم يعقدون حاليا اجتماعات المجلس في قضاء خانقين. وصدرت أوامر اعتقال بحق بعض أعضاء المجلس. وفي ٢٧ شباط/فبراير، استقال محافظ ديالى عبد الناصر المهداوي.

٧ - وبعد أن صوت مجلس محافظة صلاح الدين لإنشاء إقليم في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، انتهج طريقاً بديلاً لتشكيل إقليم متمتع بالحكم الذاتي يُجيزها الدستور. ووُزعت استمارات في المحافظة في ١٢ كانون الثاني/يناير لجمع توقيعات تأييداً لتشكيل هذا الإقليم. وقدم العدد المطلوب من توقيعات الناخبين إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في ١٤ شباط/فبراير. ولم ينظر مجلس الوزراء في أي من الطلبين حتى الآن.

٨ - وفيما يتعلق بكركوك، قدم مجلس الوزراء في ٢٤ كانون الثاني/يناير توصيات إلى مجلس النواب لإلغاء تسعة قرارات صادرة عن مجلس قيادة الثورة السابق تتصل بمصادرة أراضٍ في كركوك في عهد النظام السابق وكلف مجلس الشورى، المؤلف من قضاة كبار، بإعداد مشروع قانون بشأن إلغاء تلك القرارات. كما ألغى مجلس الوزراء جميع القرارات المتعلقة بإلغاء حقوق التصرف والعقود الزراعية لغير العرب الصادرة عن النظام السابق. ورحب محافظ كركوك، نجم الدين كريم، بقرارات مجلس الوزراء. غير أن أعضاء المجلس السياسي العربي، وهو كتلة سياسية عربية تتخذ من كركوك مقراً لها، أدانوا القرارات بشدة، معتبرينها خطوة في اتجاه طرد العرب من بعض المناطق. كما أعربت قيادة الجبهة التركمانية العراقية عن عدم ارتياحها للقرارات.

٩ - وتفحص اللجنة القانونية التابعة لمجلس النواب حالياً مشروع قانون بشأن إلغاء جميع المراسيم والقرارات والقوانين التي أصدرها النظام السابق، وجرى بموجبها تعديل الحدود الإدارية للمحافظات. وكان الرئيس طالباني قد قدم مشروع القانون إلى مجلس النواب في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وفقاً للمادة ٦٠ من الدستور. وفي حال اعتماد مشروع القانون، فإن جميع المناطق المتنازع عليها في البلد ستصبح مشمولة به.

١٠ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت حكومة إقليم كردستان أن الانتخابات المقبلة لمجالس محافظات إربيل والسليمانية ودهوك ستجري في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ولم تعرب أحزاب المعارضة في كردستان، بما فيها حركة غوران، والاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية الكردستانية، عن أي اعتراض على هذا الإعلان حتى الآن. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني عن قراره خوض انتخابات مجالس المحافظات بمفرده وليس ضمن ائتلاف مع الاتحاد الوطني الكردستاني، مضيفاً أن الحزبين قد اتفقا من حيث المبدأ على أن يخوض كل منهما الانتخابات بمفرده.

١١ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أكد الحزب الديمقراطي الكردستاني أن نشيرفان برزاني، نائب رئيس الحزب، ورئيس وزراء إقليم كردستان سابقاً، سيتولى رئاسة حكومة الإقليم خلفاً لبرهام صالح، وفقاً للاتفاق الاستراتيجي المبرم بين الحزب والاتحاد الوطني الكردستاني

في عام ٢٠٠٧. وفي أواخر كانون الثاني/يناير، أعلنت أحزاب المعارضة عن اعتزامها عدم المشاركة في الحكومة المقبلة للإقليم.

١٢ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، انتخب برلمان كردستان أرسلان بايز (من الاتحاد الوطني الكردستاني) رئيساً جديداً له وحسن محمد سور (من الحزب الديمقراطي الكردستاني) نائباً للرئيس. وخلال جلسة استثنائية عقدها برلمان كردستان في اليوم التالي، جرى تأكيد نشيرفان برزاني كرئيس لوزراء حكومة إقليم كردستان وعماد أحمد (من الاتحاد الوطني الكردستاني) نائباً لرئيس الوزراء. وقاطع التصويت في كلتا الجلستين برلمانيون من حزب غوران والاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية الكردستانية. كذلك، وفي ١٦ شباط/فبراير، عين رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود برزاني كوسرات رسول (من الاتحاد الوطني الكردستاني) نائباً للرئيس، وهو منصب ظل شاغراً طيلة السنتين الماضيتين. وفي ٧ آذار/مارس، كلف الرئيس برزاني نشيرفان برزاني بتشكيل حكومة جديدة في غضون ٣٠ يوماً.

باء - التطورات الإقليمية والدولية المتصلة بالعراق

١٣ - وفقاً للاتفاق المتعلق بمركز القوات المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بين حكومي العراق والولايات المتحدة الأمريكية، أكملت قوات الولايات المتحدة انسحابها من العراق في ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وقبل ذلك، زار نائب رئيس الولايات المتحدة، جوزيف بايدن، بغداد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث عقد اجتماعات منفصلة مع الرئيس طالباني ورئيس الوزراء المالكي ورئيس البرلمان النجيفي، وحضر اجتماعاً للجنة التنسيق المشتركة بين العراق والولايات المتحدة. وفي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر، زار رئيس الوزراء المالكي الولايات المتحدة، حيث التقى بالرئيس باراك أوباما لمناقشة العلاقات الثنائية. وقد أكد الرئيسان التزامهما بالاتفاق الإطارى الاستراتيجى بين حكومي العراق والولايات المتحدة لعام ٢٠٠٨.

١٤ - وزار الأمين العام لجامعة الدول العربية، نيبيل العربي، بغداد في ٨ كانون الأول/ديسمبر وزارها نائبه أحمد بن حلي في الفترة ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير، لاستعراض استعدادات العراق لمؤتمر قمة جامعة الدول العربية المرتقب. وفي ١ شباط/فبراير، أعلن هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق والسفير حلي سوياً أن مؤتمر القمة سيعقد في بغداد يوم ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢. كما أعلن وزير الخارجية أن مؤتمر القمة سيعالج طائفة واسعة من القضايا، منها الوضع السياسي في المنطقة.

١٥ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، دعا رئيس وزراء الكويت السابق الشيخ ناصر المحمد الحمد الصباح رئيس الوزراء العراقي المالكي إلى زيارة الكويت، وأكدت الدعوة لاحقا السلطات الكويتية. وفي كانون الثاني/يناير، أكدت حكومة العراق اعتزام رئيس الوزراء قبول الدعوة وزيارة الكويت في أقرب وقت ممكن لإجراء محادثات مع حكومة الكويت بشأن مواصلة تطبيع العلاقات بين البلدين. وقد تأخرت الزيارة بسبب إجراء الانتخابات البرلمانية في الكويت في ٢ شباط/فبراير. وفي وقت لاحق، زار رئيس الوزراء المالكي الكويت، في ١٤ آذار/مارس، والتقى بالأمير، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ومسؤولين كويتيين كبار آخرين. وأعلن الجانبان عن تسوية مالية للمسألة الثنائية المتمثلة في المطالبات الكويتية ضد الخطوط الجوية العراقية. كما ناقشا مسائل ثنائية أخرى. وناقش الجانبان أيضا ما لم ينفذ بعد من التزامات العراق تجاه الكويت بموجب الفصل السابع، بما في ذلك ما يتعلق منها بصيانة الحدود. وأخيرا، تم الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة في نيسان/أبريل ٢٠١٢ لمواصلة معالجة جميع المسائل المتعلقة.

١٦ - مع أن نتائج زيارة رئيس الوزراء المالكي إلى الكويت تشكل خطوة واعدة إلى الأمام، فما زال يتعين على العراق أن ينفذ في أقرب وقت ممكن ما ينتظر التنفيذ منذ وقت طويل من التزاماته تجاه الكويت بموجب الفصل السابع وتشمل هذه الالتزامات قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية والمدفوعات المسددة على سبيل التعويض إلى مواطنين عراقيين عملا بالقرار ٨٩٩ (١٩٩٤). فضلا عن ذلك، واصل منسقي الرفيع المستوى المعني بامثال العراق لالتزاماته بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، جنادي تاراسوف، جهوده الهادفة إلى تنفيذ ولايته. وزار نيويورك في كانون الأول/ديسمبر والكويت في شباط/فبراير لإجراء مشاورات مع المسؤولين العراقيين والكويتيين وغيرهم من الأطراف المعنية.

١٧ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أعرب رئيس الوزراء المالكي عن استعداد حكومته للتوسط بين حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة بغية إيجاد حل للوضع الجاري في البلد. وأنشأت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب لاحقا لجنة فرعية خاصة مؤلفة من أعضاء من كتل سياسية مختلفة لمتابعة التطورات في الجمهورية العربية السورية والخروج بمقترحات لإنهاء العنف في ذلك البلد. وفي ٨ شباط/فبراير، نفى وزير داخلية العراق تقارير تفيد بمشاركة عراقيين في العنف الجاري في الجمهورية العربية السورية وبتهديب أسلحة إلى البلد من العراق. وسيّرت حكومة العراق لاحقا مزيدا من الدوريات الحدودية على طول الحدود.

١٨ - وفي ٣ شباط/فبراير، قصفت طائرات تركية عدة مواقع مشتبه فيها لحزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراقي، بالقرب من الحدود مع تركيا، ردا على الأنشطة الإرهابية لذلك الحزب داخل تركيا. وفي ١١ شباط/فبراير، قصفت الطائرات التركية مرة أخرى مخابئ مشتبه فيها لحزب العمال الكردستاني في منطقتي زاب وهاكرك بالقرب من الحدود العراقية التركية. وأكدت السلطات المحلية العراقية في المنطقة وقوع الضربات الجوية ولكنها لم تبلغ عن أي إصابات.

١٩ - وفي ٢١ شباط/فبراير، أعلنت وزارة خارجية العراق أن المملكة العربية السعودية قد عينت سفيرها في الأردن للعمل أيضا كسفير غير مقيم لدى العراق، ليصبح بذلك أول سفير للمملكة العربية السعودية لدى العراق منذ عام ١٩٩٠.

ثالثا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

٢٠ - في مواجهة الوضع السياسي في البلد، كثفت البعثة مشاوراتها مع جميع القادة السياسيين لتشجيعهم على إيجاد أرضية مشتركة تفضي إلى استعادة الثقة في العملية السياسية والحد من التوترات. واضطلعت البعثة بعملية تيسير سياسية موسعة مع طائفة عريضة من قادة الأحزاب السياسية الرئيسية وممثليها. ونبّه ممثلي الخاص في مشاوراته إلى أربعة أمور أساسية باعتبارها السبيل إلى معالجة الوضع وهي: (أ) وجوب أن يكون أي حل موافقا للدستور؛ (ب) أهمية إجراء حوار منفتح وغير إقصائي؛ (ج) مناقشة القائمة العراقية إنهاء مقاطعتها لمجلس النواب ومجلس الوزراء؛ (د) الحاجة إلى الشفافية في العملية ونتائجها، بما يشمل آلية واضحة للتنفيذ والمتابعة.

٢١ - وركزت البعثة على وجه الخصوص، فيما كانت تبذله من جهود للتيسير والتواصل السياسي، على الدور المهم لجميع الطوائف العراقية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقى ممثلي الخاص بأعضاء من مجلس الأقليات العراقية وغيرهم من ممثلي طوائف المسيحيين والشبك والأيزيديين والصابئة المندائيين في بغداد وكركوك ونيوى. وركزت الاجتماعات على التحديات التي تقف في سبيل مشاركة هذه الطوائف في الحياة السياسية العراقية. والبعثة مستعدة لمواصلة دعم السلطات العراقية في حماية جميع المكونات العرقية والدينية للمجتمع العراقي وتعزيز حقوقها وفقا للدستور، بما في ذلك تمثيلها العادل في النظام السياسي في العراق. وفضلا عن ذلك، واصل ممثلي الخاص الاجتماع مع أعضاء مجلس النواب لمناقشة

السبل والوسائل التي يمكن أن تقدم بها البعثة المساعدة التقنية إلى اللجان الأساسية. وقد اجتمع بصفة خاصة مع رئيس لجنة الأقاليم والمحافظات ورئيس لجنة الثقافة والإعلام.

٢٢ - كما ركز العمل السياسي للبعثة على المهام الدستورية غير المنجزة في العراق، بما فيها مجلس الاتحاد والإصلاح القضائي والقوانين ذات الصلة التي لم تُسنّ بعد، بما في ذلك المادة ١٢٥ من الدستور المتعلقة بالأقليات. وقد قدم مشروع قانون لإنشاء مجلس الاتحاد إلى مجلس النواب في ٢١ كانون الثاني/يناير. ونوقش مشروع القانون والمبادئ الأساسية لإنشاء المجلس في اجتماع مائدة مستديرة عقده مجلس النواب في ١ شباط/فبراير. وناقش المشاركون، ومنهم برلمانيون ووزراء وأكاديميون، مشروع القانون، بما في ذلك تشكيل المجلس وصلاحياته وإجراءاته، وعلاقاته المؤسسية بالهيئات التنفيذية والتشريعية الأخرى. وبناء على طلب مجلس النواب، قدمت البعثة المساعدة التقنية لاجتماع المائدة المستديرة، بما في ذلك عرض بشأن أفضل الممارسات الدولية والمقارنة في المجالس التشريعية العليا. واتفق المشاركون على ضرورة إجراء مزيد من الحوار السياسي بشأن إنشاء مجلس الاتحاد وطلبوا استمرار الدعم المقدم من البعثة. ومشروع القانون معروض حالياً على اللجنة القانونية لمجلس النواب.

٢٣ - ولا تزال المصالحة الوطنية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالحدود الداخلية المختلف عليها، الركيزة المحورية لولاية البعثة وأولوية عليا لها، وعلى الأخص في ضوء انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق. ولا تزال البعثة تتواصل مع جميع الأطراف المعنية وتناقش تدابير بناء الثقة فضلاً عن الخطوات المقبلة الممكنة لمعالجة القضايا التي لا تزال تنتظر الحسم، مثل تقاسم السلطة واستعراض سجلات الناخبين والانتخابات في كركوك والمفاوضات بشأن الحالة في نينوى، والمطالبات المتعلقة بالملكية. ومما يؤسف له أن الآلية الدائمة للتشاور، وهي الهيئة الجامعة الرئيسية للتشاور حول القضايا المتصلة بالحدود الداخلية المختلف عليها، لم تتمكن من عقد اجتماع أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بسبب الجمود السياسي الراهن. ولم تجتمع الهيئة منذ منتصف عام ٢٠١١.

٢٤ - ووفقاً للولاية الإقليمية للبعثة، استمر ممثلي الخاص في التواصل مع بلدان المنطقة لتعزيز العلاقات بين العراق وجيرانه. ففي ١٢ كانون الثاني/يناير، التقى بوزير خارجية الأردن، ناصر جودة. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، اجتمع مع المسؤولين الأتراك في أنقرة. ولا يزال ممثلي الخاص يتواصل أيضاً مع المسؤولين العراقيين والكويتيين بشأن القضايا المتعلقة بين البلدين. وقد عقد في هذا الصدد اجتماعات مع وزير خارجية العراق ومسؤولين عراقيين كبار آخرين.

باء - أنشطة المساعدة الانتخابية

٢٥ - واصل مجلس النواب اختيار الأعضاء التسعة لمجلس المفوضين المقبل للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وتنتهي فترة عضوية أعضاء المجلس الحالي في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأنشئت لجنة خبراء مؤلفة من ٢٢ عضواً من مجلس النواب لتقييم طلبات المتقدمين. وطلب رئيس مجلس النواب رسمياً، مستنداً إلى دعم موسع من جانب كل الكتل السياسية الرئيسية، إلى البعثة أن تشارك بصفة مستشار ومراقب في العملية. وحضر ممثلو البعثة جميع اجتماعات اللجنة وقدموا المشورة بشأن آليات الاختيار، بما في ذلك نشر إعلانات الشواغر ومعايير التقييم وتجهيز الشكاوى. كما اتخذت اللجنة خطوات، بناء على توصية البعثة، للسماح لمنظمات المجتمع المدني بمتابعة اجتماعات اللجنة وإطلاع الجمهور على الجديد بشكل منتظم من خلال المؤتمرات الصحفية وقسم مخصص لهذا الأمر في الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

٢٦ - وبحلول الموعد النهائي لتلقي الطلبات وهو ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، كان مجلس النواب قد تلقى أكثر من ٣٠٠ ٧ طلب. وقسمت اللجنة عملية الفحص المبدئية إلى مرحلتين: أولاً فرز الطلبات استناداً إلى معايير الأهلية المنصوص عليها في قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات؛ والثانية إجراء تقييم أكثر تفصيلاً للخبرة الأكاديمية والإدارية والقانونية والانتخابية للمتقدمين. ورغم حدوث بعض التأخيرات بسبب التطورات السياسية المؤثرة على الجلسات البرلمانية، واصلت اللجنة عملها وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه. وفي ٧ شباط/فبراير، أعلن رئيس اللجنة انتهاء المرحلة الأولى لعملية فرز الطلبات، والتي تبين فيها انطباق الشروط على ٢٠٠ ٤ متقدم. كما أعلن رئيس اللجنة عن معايير ترتيب المرشحين في المرحلة الثانية وعن آلية تسجيل الشكاوى. وتهدف اللجنة إلى وضع قائمة تصفية تضم المتقدمين الستين الأكثر تأهيلاً الذين سيُدعون إلى المقابلة والذين سيخضعون لتصويت مجلس النواب عليهم نهائياً بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٢٧ - وواصل الفريق الانتخابي المتكامل للأمم المتحدة المؤلف من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عمله تحت القيادة العامة للبعثة لتزويد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالمساعدة في مجال بناء القدرات. وجرى بالاستناد إلى الدروس المستفادة ترتيب عدة مجالات مواضيعية من حيث الأولوية. وكانت مجموعة مختارة من موظفي المفوضية تمر بعملية تدريب واعتماد صارمة لضمان حصولهم على المهارات والمعرفة اللازمين لإعداد وتعهيد برامجيات المفوضية الخاصة المستخدمة في تسجيل الناخبين وتبويب النتائج. وحضرت مجموعة أخرى من موظفي المفوضية سلسلة من الدورات التدريبية بشأن الإبلاغ عن نتائج الانتخابات وإدارة البيانات المتعلقة بالتنفيذ. وقام الفريق

الانتخابي المتكامل للأمم المتحدة أيضا بتيسير تنفيذ عدة أنشطة لبناء القدرات المؤسسية من أجل زيادة تحسين قدرات المفوضية في مجالات التصميم الجرافيكي والشراء والتواصل مع الجمهور.

٢٨ - وعقب إعلان حكومة إقليم كردستان أن انتخابات مجالس المحافظات ستجري في الإقليم يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عقدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عدة اجتماعات تخطيطية، بمشاركة الفريق الانتخابي المتكامل للأمم المتحدة، لتعديل مواعيد التنفيذ لتناسب مع يوم الانتخابات. وحثت البعثة المفوضية في وقت لاحق على أن تحدد الأدوار والمسؤوليات بوضوح بين مكتبها الوطني ومكاتبها الميدانية في إقليم كردستان وأن تبت في القضايا التشغيلية المتعلقة للسماح بتحديد ونشر مستشاري الانتخابات التابعين للأمم المتحدة في الوقت المناسب.

جيم - الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان

التطورات الأخيرة

٢٩ - زاد في الفترة المشمولة بهذا التقرير عدد المدنيين الذين قتلوا وجرحوا في هجمات مشتملة على عنف. ففي كانون الثاني/يناير، قُتل ٣٠٢ من المدنيين وجُرح ٩٣١ آخرين في هجمات مشتملة على عنف بأحاء البلد، وهو أكبر عدد من الإصابات بين المدنيين منذ عام ٢٠٠٧. واستهدفت هجمات عديدة المدنيين مباشرة، مثل السيارة المفخخة التي استهدفت في ٥ كانون الأول/ديسمبر موكبا دينيا في الحلة، وراح ضحيتها ١٥ شخصا، منهم نساء وأطفال. وقُتل ما لا يقل عن ستة مدنيين آخرين في هجمات وقعت في أماكن أخرى بالحلة في نفس اليوم. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، قُتل ما لا يقل عن ٦٩ شخصا وجُرح نحو ٢٠٠ في مجموعة منسقة من التفجيرات في أنحاء بغداد. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، قُتل هاتف محمول مفخخ في بعقوبة صبيا وجرح عدة أشخاص آخرين، وفُجرت ١١ قبلة أخرى في المدينة، مما أدى إلى مقتل طفلة في السادسة من عمرها وجرح ١٢ شخصا. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، قتلت سيارتان مفخختان ما لا يقل عن ١٦ شخصا، وقُتل مفجر انتحاري استهدف حجاجا شيعة في الناصرية ما لا يقل عن ٤٤ شخصا. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، استهدف مفجر انتحاري حجاجا شيعة في البصرة وقتل ما لا يقل عن ٥٣ شخصا. وفي نفس اليوم، فُجرت قنابل في الموصل وتكريت وبعقوبة والكرمة، مما أدى إلى مقتل ١٥ شخصا. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، استهدف مفجر انتحاري جنازة في بغداد، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٣١ شخصا وجرح ٦٠ آخرين. وفي ٢٣ شباط/فبراير، قُتل أكثر من

٦٢ شخصا وجرح أكثر من ٢٠٠ في هجمات وقعت في أنحاء بغداد وفي مناطق أخرى من البلد.

٣٠ - وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى شباط/فبراير ٢٠١٢، أُعدم ٨٠ شخصا، مقارنة بـ ٦٨ شخصا تم إعدامهم في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ومن بين الذين أُعدموا، ومعظمهم جرت إدانتهم بموجب قوانين مكافحة الإرهاب، مواطن أجنبي وما لا يقل عن امرأة واحدة. وطلبت البعثة من وزارة العدل ووزارة حقوق الإنسان ومجلس القضاء الأعلى توفير تفاصيل بشأن الأفراد الذين أُعدموا والتهم التي أُدينوا بارتكابها، ولكن لم تُقدّم معلومات. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أصدرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بيانا أعربت فيه عن القلق إزاء معايير المحاكمات في العراق واستخدام عقوبة الإعدام، وحثت حكومة العراق على وقف تنفيذها. وبدوري ألاحظ أيضا مع القلق التقارير الأخيرة التي تفيد باستهداف شباب بالقتل بسبب ما يدعى أنه مظهرهم أو ميلهم الجنسي المتصور. ومع أن البعثة تستوثق حاليا من صحة هذه التقارير، فإنني أود أن أؤكد أن استهداف أي فرد أو مجموعة تمارس ما لها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية هو جريمة خطيرة تستوجب الإدانة والتحقيق وعلى الحكومة واجب حماية المعرضين للتهديد.

٣١ - وتلقت البعثة تقارير منتظمة تفيد بحدوث اعتقالات جماعية بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب لأفراد متهمين بكونهم أعضاء في حزب البعث السابق وبارتباطهم بجماعات معارضة مسلحة. وفيما بين ٢٠ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت البعثة ٣٠٦ اعتقالات عقب مدهامات في محافظة بابل. وأفادت التقارير أنه تم اعتقال ٣٠٠ شخص آخرين في محافظة ديالى في مطلع كانون الأول/ديسمبر. ووفقا لما ذكره مجلس القضاء الأعلى، فقد بلغ عدد الذين تم اعتقالهم بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر أكثر من ٨٤٢ شخصا. واستمر ورود أخبار عن حدوث اعتقالات طيلة شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. ووردت إلى البعثة ادعاءات من أفراد أسر للمحتجزين بأنهم لم يُبلغوا. يمكن احتجازهم، ومزاعم بأن بعض المحتجزين حرّموا من الاستعانة بمحام وأنهم أُجبروا في بعض الحالات على توقيع اعترافات. غير أن مجلس القضاء الأعلى زعم أن التحقيقات تجري حاليا بمعرفة قضاة تحقيق ووكلاء نيابة في المحكمة الجنائية المركزية في وجود محامين موكلين من المتهمين أنفسهم أو محامين منتدبين من المحاكم على نفقة الدولة. ونقلت التقارير أن أكثر من ٣٥٠ من المعتقلين تمت تبرئتهم من جميع التهم وإخلاء سبيلهم بحلول كانون الثاني/يناير. و ينتظر الباقون نتيجة التحقيقات.

٣٢ - وقامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المعنية بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال، التي ترأسها البعثة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بتسجيل ومتابعة ما قد يصل إلى ٣٤١ حادثة في عام ٢٠١١. وتتصل أغلبية الانتهاكات التي جرى توثيقها بتجنيد واستخدام أطفال على يد جماعات مسلحة وهجمات على المدارس والمستشفيات وقتل أطفال وتشويههم بأجهزة متفجرة مرتجلة وهجمات متطورة. ولا تزال الادعاءات التي تشير إلى قيام تنظيم القاعدة في العراق وتنظيم دولة العراق الإسلامية بتدريب أطفال واستخدامهم كمفجرين انتحاريين تثير قلقاً بالغاً. وواصلت فرقة العمل أيضاً الدعوة لدى حكومة العراق إلى إنشاء فريق عامل مشترك بين الوزارات للاتصال بالأمم المتحدة من أجل تبادل المعلومات وتعزيز المواجهة المنسقة لانتهاكات حقوق الطفل. واستمر برنامج تحقيق العدالة للأطفال الذي تدعمه اليونيسيف في تقديم الدعم إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في وضع سياسة وطنية لحماية الطفل. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، عقد أول مؤتمر وطني بشأن تحقيق العدالة للأطفال في إربيل بمشاركة ممثلين من السلطات المركزية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني. وشددت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على التزام الحكومة بوضع خطة عمل وطنية لتحقيق العدالة للأطفال كوسيلة لتحسين الوقاية والحماية.

٣٣ - ورحبت البعثة باعتماد مجلس النواب عدداً من القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان. ففي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، وافق مجلس النواب على قانون بشأن الرعاية الاجتماعية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، صدق المجلس على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي ٢٣ شباط/فبراير، أنشأ الهيئة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي ٢٣ شباط/فبراير أيضاً، وافق المجلس على قانون بشأن الاتجار بالأشخاص. ويقضي القانون بإنشاء لجنة مركزية لمكافحة الاتجار بالبشر داخل وزارة الداخلية يشارك فيها ممثلو المحافظات والوزارات والمجتمع المدني لمراقبة تنفيذ القانون. وفي ٢٣ شباط/فبراير أيضاً، وافق مجلس النواب على قانون بانضمام العراق إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمده جامعة الدول العربية في عام ٢٠٠٤. وفي إقليم كردستان، أقر البرلمان، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، قانوناً بشأن حقوق وامتيازات الموقوفين وذوي الاحتياجات الخاصة، صدق عليه رئيس حكومة الإقليم في ٢٦ كانون الثاني/يناير.

٣٤ - ومن التطورات الإيجابية أيضاً، أقرت الحكومة رسمياً في كانون الأول/ديسمبر خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان. ونوقشت الخطة في مؤتمر وطني عقد في بغداد في حزيران/يونيه ٢٠١١ وحضرته طائفة عريضة من ممثلي الحكومة والهيئات القضائية والمجتمع المدني في العراق. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير بإقليم كردستان، أُعطيت إشارة البدء رسمياً في خطة عمل إقليم كردستان المتعلقة بحقوق الإنسان في حضور عدد من وزراء الحقائق

الوزارية الرئيسية والبرلمانيين وناشطى المجتمع المدني. وحضر ممثلي الخاص احتفالية بدء خطة العمل، وهنأ خلالها حكومة وشعب الإقليم على هذا الإنجاز وعلى التزامهم بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٣٥ - وواصلت البعثة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعم لجنة الخبراء التي عينها مجلس النواب لتسمية مجلس المفوضين للمفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان. وقد جهزت لجنة الخبراء أكثر من ٣٠٠٠ طلب وأجرت في شباط/فبراير مقابلات مع قائمة تصفية تتألف من ٥٤ مرشحا. وتُباشر اللجنة حاليا المرحلة النهائية لتسمية ١١ مفوضا. وفي ١١ آذار/مارس، حضر ممثلي الخاص ورئيس مجلس النواب اجتماعا للجنة الخبراء للتدليل على أهمية عملية الاختيار.

٣٦ - وفيما يتعلق باليوم الدولي لحقوق الإنسان، قدم ممثلي الخاص في ١٠ كانون الأول/ديسمبر جوائز لـ ١٠ من المدافعين عن حقوق الإنسان العراقيين لعملهم المرموق في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العراق. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، عقدت البعثة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبالاشتراك مع لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب، مؤتمرا لمناقشة إصلاح القوانين والسياسات لتعزيز احترام حرية التعبير والتجمع في العراق. وفي كانون الأول/ديسمبر، أنجز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالاشتراك مع السلطات المحلية في ١٧ محافظة، برنامجا لحماية المحتجزين وضحايا التعذيب يخص منظمات غير حكومية ومقدمي خدمات قانونية وقضائية. وأفاد البرنامج أكثر من ٦٠٠ ٤ من ضحايا التعذيب وزود ٨٥٠ محتجزا بخدمات قانونية مجانا. فضلا عن ذلك، جرى تدريب أكثر من ٥٠٠ من موظفي السجون على مراعاة حقوق السجناء.

مخيم العراق الجديد (مخيم أشرف سابقا)

٣٧ - منعا لحدوث أعمال عنف كان سيحدثها قيام حكومة العراق بإغلاق مخيم العراق الجديد (المعروف سابقا بمخيم أشرف) بالقوة، واصلت البعثة جهودها المكثفة لإيجاد حل إنساني سلمي دائم لحالة المقيمين في مخيم العراق الجديد. ووقعت البعثة مذكرة تفاهم مع حكومة العراق في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر تنص على نقل سكان مخيم العراق الجديد إلى مكان عبور مؤقت، هو مخيم الحرية (مخيم ليبرتي سابقا) بالقرب من مطار بغداد الدولي. وكان رئيس الوزراء المالكي قد مدد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، استجابة لطليبي، الموعد النهائي لإغلاق مخيم العراق الجديد من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٣٨ - وتحتزم مذكرة التفاهم، التي تُلزم حكومة العراق بضمان سلامة وأمن سكان المخيم وهم داخل العراق، سيادة العراق وتفي أيضا بالتزامات العراق الدولية، الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان. وتحشد حكومة العراق بصورة دؤوبة قدرا كبيرا من الوسائل لتجهيز مكان العبور المؤقت. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، خلصت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن البنية التحتية والمرافق في مخيم الحرية مطابقة للمعايير الإنسانية الدولية الأساسية، وفقا لما تشترطه مذكرة التفاهم.

٣٩ - وفي ١٧ شباط/فبراير، انتقلت المجموعة الأولى من سكان مخيم العراق الجديد وعددها ٣٩٧ شخصا من المخيم بصورة سلمية إلى مخيم الحرية، تحت رقابة البعثة. وفي ٨ آذار/مارس، انتقلت مجموعة ثانية مؤلفة من ٣٩٥ شخصا بسلام إلى مخيم الحرية، تحت رقابة البعثة. وواصلت البعثة طيلة هذه العملية، بقيادة ممثلي الخاص، العمل كطرف ميسر محايد، حيث نجحت في نزع فتيل توترات بتصديها لعدد من الاستفزازات والمواجهات بين سكان المخيم والسلطات العراقية عند نقطتي المغادرة والوصول. وقد كانت العملية حافلة بالتحديات، لا سيما وأن سكان المخيم واجهوا صعوبات في التأقلم مع أوضاع إقامتهم الجديدة في مخيم الحرية. وتتصدى السلطات العراقية حاليا، وقد تحلت بدرجة عالية من الاحترافية والصبر، للشواغل الإنسانية واللوجستية لدى سكان مخيم الحرية من خلال التواصل اليومي معهم بشأن إدارة المخيم، في ظل رقابة الأمم المتحدة.

٤٠ - وانتهت مفوضية شؤون اللاجئين من التحقق من المجموعة الأولى وبدأت في إجراء المقابلات المتعلقة بتحديد مركز اللاجئين، وفقا لمذكرة التفاهم. ويشكل ذلك خطوة أساسية لإعداد طلبات المرشحين المستوفين لشروط إعادة التوطين في بلدان ثالثة، وهو عنصر هام لأي حل دائم. وستعقد مفوضية شؤون اللاجئين مؤتمرا للبلدان المحتمل أن تجري فيها إعادة التوطين في ٢٣ آذار/مارس في جنيف. وفضلا عن ذلك، تخطط مفوضية شؤون اللاجئين والبعثة ومكتب خدمات المشاريع لتوجيه نداء عاجل لتمويل الأنشطة المتصلة بنقل سكان مخيم العراق الجديد وأنشطة الرصد والتحقق وتحديد مركز اللاجئين وإيجاد حلول دائمة فيما يتعلق بهم.

دال - أعمال التحضير الفنية لتعداد السكان

٤١ - واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالاشتراك مع البعثة، العمل مع حكومة العراق لدعم التعداد الوطني المزمع للسكان ولكن لم يُحرز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأجرت البعثة والصندوق مناقشات مع البنك الدولي، لإجراء دراسة استقصائية

واسعة النطاق في النصف الأول من عام ٢٠١٢ تشمل ٥٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية وستوفر معلومات ديمغرافية وستستخدم أيضا كأداة لتحديد بؤر الفقر على الصعيد المحلي.

هاء - المساعدة الإنمائية والإنسانية

٤٢ - يواصل فريق الأمم المتحدة القطري دعم تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ بالاشتراك مع حكومة العراق ووفقا لخطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وشرعت وزارة التخطيط في عملية تحضيرية لاستعراض وتحديث خطة التنمية الوطنية لضمان أن تظل عملية التنمية في البلد موائمة مع الأولويات الوطنية المتغيرة. وواصلت الأمم المتحدة، من خلال لجنة الشراكة الرفيعة المستوى التابعة للحكومة، دعم اللجنة الاستشارية لرئيس الوزراء في إنشاء أفرقة عاملة مواضيعية تقودها الحكومة لتنسيق البرامج الإنمائية.

٤٣ - وحتى اليوم، لم تموّل إلا نسبة ٣٢,٢ في المائة من المبلغ المخصص لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للعراق وقدره ١,٩ بليون دولار، وهو ما يعني أن هناك عجزا قدره ١,٣ بليون دولار تقريبا تلزم تعبئته للحفاظ على زخم التنمية في العراق. وتلقى صندوق إطار عمل المساعدة الإنمائية للعراق مساهمات يبلغ مجموعها ١٥ مليون دولار تقريبا وهو يحتاج إلى تمويل إضافي من المانحين لدعم تنفيذ إطار العمل. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، استعرضت اللجنة التوجيهية للصندوق ثلاث مبادرات إنمائية ووافقت عليها بقيمة كلية قدرها ٨,٩ مليون دولار وستسهم هذه المبادرات في معالجة قضايا الحكومة وحقوق الإنسان في العراق.

٤٤ - وتواصل حكومة العراق القيام بدور يتسم بالمسؤولية في قيادة دفة عملية التنمية الوطنية وقد خصصت ٨٥ مليون دولار في ميزانية عام ٢٠١٢ لتمويل مشاريع بالاشتراك مع المجتمع الدولي، بما فيه وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. كما دخل نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية رسميا في اتفاق للاشتراك في التمويل مع حكومة إقليم كردستان بقيمة ٢,١ مليون دولار في ١ شباط/فبراير. وبالإضافة إلى ذلك، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا على مذكرة تفاهم مع شركة رويال داتش شيل بشأن شراكة للقيام بأنشطة إنمائية اجتماعية - اقتصادية لصالح المجتمعات المحلية في المناطق التي تعمل فيها الشركة.

٤٥ - وفي الاجتماع الثاني عشر للجنة المانحين لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، الذي عقد في ١٨ كانون الثاني/يناير في بغداد، استعرضت اللجنة التقدم الذي أحرزته البرامج والمشاريع التي تمت الموافقة عليها في إطار الصندوق الاستثماري المخصص من مجموعة الأمم

المتحدة الإنمائية للعراق، واستعرضت نتائج ممارسة الدروس المستفادة من الصندوق الاستثماري للعراق. ومن بين البرامج والمشاريع المائتين الموافق عليها في إطار الصندوق الاستثماري للعراق، والتي يبلغ مجموع الأموال المخصصة لها ١,٤ بليون دولار، يوجد قيد التشغيل حاليا ٥١ برنامجا ومشروعاً يسهم إسهاماً مباشراً في تحقيق النتائج الإنمائية ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤٦ - وبالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة إحصاء إقليم كردستان، أصدر فريق الأمم المتحدة القطري بصورة مشتركة نتائج مسح شبكة معرفة العراق في ٣ كانون الأول/ديسمبر في بغداد، وهو أول مسح اجتماعي اقتصادي شامل للأسر المعيشية يجري في العراق منذ عام ٢٠٠٧. وستستخدم الإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية المجمعة من حوالي ٢٩ ٠٠٠ أسرة معيشية في محافظات العراق الثماني عشرة كلها كأساس لإقامة نظام للمراقبة الاجتماعية الاقتصادية في العراق. وسيعزز ذلك التخطيط المستند إلى البيانات على الصعيدين الوطني والمحلي وعلى مستوى المحافظات، وسيتمكن الحكومة والشركاء من رصد وتتبع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٧ - وقد أقرت حكومة العراق في ١٩ كانون الأول/ديسمبر المرحلة الثانية من برنامج تنمية المناطق المحلية، وهو جهد مشترك يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتدعمه منظمة العمل الدولية ومكتب خدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. ويدعم البرنامج المشترك تنمية قدرات السلطات المحلية على تقديم الخدمات بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على التخطيط والميزنة والتنفيذ الذين يتوافر فيهم طابع المشاركة وعدم الإقصاء ومراعاة البعد الجنساني. وتتم الرقابة عن طريق تعيين مستشارين معنيين بالقضايا الجنسانية في مجموعة تجريبية من المحافظات. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الدعم التقني لحكومة العراق في إنشاء وحدة للسياسات والاستراتيجيات داخل وزارة الزراعة لتوفير المشورة بشأن الجوانب التشغيلية والتقنية والتكنولوجية للزراعة، وهو ما سيمكن، بدوره، الحكومة من مواصلة تشجيع الإصلاح الزراعي.

٤٨ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة توفير الدعم التقني في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج تحديث القطاع العام العراقي، الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واليونيسيف واليونيسكو وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك لتهيئة أجواء تُوضع فيها السياسات وتُتخذ فيها القرارات على نحو مراعى للمنظور الجنساني وغير إقصائي في العراق.

ويشمل ذلك دعم صياغة التشريعات ذات الصلة، بما في ذلك استراتيجية وطنية للنهوض بحقوق المرأة ومشروع قانون بشأن العنف المنزلي، إلى جانب برنامج للتصدي للعنف ضد المرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤٩ - ووجود نسبة عالية من الشباب بين سكان العراق يطرح تحدياً ويهيئ كذلك فرصة للتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق. ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان حالياً، بالتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة، بدعم وضع استراتيجية وطنية للشباب، بمشاركة من الشباب العراقيين والمنظمات الممثلة لهم، وستعطى إشارة البدء في الخطة أثناء النصف الثاني من عام ٢٠١٢. ويقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري للتحضير لوضع التقرير الوطني الثالث للتنمية البشرية مع التركيز على الشباب، وسيصدر التقرير في عام ٢٠١٣.

٥٠ - وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، نظمت اليونيسكو واليونسيف وحكومة العراق أربع حلقات عمل لتحسين جودة التعليم بجميع مراحلها في العراق في إطار المشروع المعلن "إنجاز تقييم شامل لقطاع التعليم في العراق". وقدمت حلقات العمل، التي عقدت في إربيل، تدريجاً لـ ١٤٠ من الإحصائيين والمخططين التربويين من وزارات التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والجامعات من أنحاء البلد، في المؤشرات النوعية وأدوات جمع البيانات وطرق التحليل كوسيلة لوضع خطط تعليمية تركز على تحسين جودة التعليم.

٥١ - ودعمت منظمة الصحة العالمية طائفة من الأنشطة التي لها تأثير دائم على الحالة الصحية لجميع فئات السكان بالبلد، وشمل هذا الدعم تنمية القدرات المؤسسية والبشرية على التخطيط الناجح لنظم إدارة البيانات وإدارتها واستخدامها بصورة فعالة؛ والتوعية ودعم الممارسات التي تحافظ على سلامة المرضى؛ وإعداد دراسات تقنية لتقييم العيوب الخلقية؛ ووضع خطة عمل لتحسين خدمات التخدير والعناية المركزة في العراق. وتدعم اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان حالياً وزارة الصحة في وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية بشأن الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل. وقد دعمت منظمة الصحة العالمية واليونسيف تنفيذ المسح الوطني الأول لتقييم ومواجهة نقص العناصر الغذائية الصغرى لاستعراض الوضع العام لهذه العناصر الغذائية لدى فئات مختلفة من السكان.

٥٢ - ووفقاً للولاية الإقليمية للبعثة، فإن مكتب اتصال البعثة في طهران، الذي أنشئ في عام ٢٠١٠، يعمل منذ فترة على نحو وثيق مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية وحكومة العراق لتيسير التبادلات والتعاون الأقوى بشأن القضايا الثنائية موضع الاهتمام المشترك لدى كل من الحكومتين، بما في ذلك القضايا المتصلة بالبيئة (مكافحة العواصف الرملية) وإزالة

الألغام من المناطق الحدودية. ومنذ وقت قريب جدا، يسّر مكتب الاتصال إجراء مشاورات تقنية من خلال إيفاد بعثات إلى طهران تركز على تحقيق نتائج ومؤلفة من مسؤولين من فريق الأمم المتحدة القطري.

٥٣ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتنسيق الوثيق مع حكومة العراق ومنظمات غير حكومية، دعم أشخاص محل اهتمام بموجب ولايتها. ووفقا لوزارة الهجرة والمهجرين، لا يزال هناك ما يقدر بـ ١,٣ مليون مُهجّر عراقي داخل العراق، منهم نحو ٤٦٧ ٥٦٥ شخصا يعيشون في ٣٨٢ وحدة استيطانية فوق أراض أو في مبان مملوكة للدولة في ظروف قاسية. وتواصل مفوضية شؤون اللاجئين، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، العمل مع الحكومة لإيجاد حل دائم لمشكلة المهجرين من خلال التخطيط العمراني وتخصيص الأراضي. كما تتواصل المفوضية مع الوزارة ومع لجنة المهجرين بمجلس النواب لمحاولة وقف إجلاء الأسر المهجرة من وحدتها الاستيطانية وتحديد التعويض العادل في حال تعذر تأخير الإجراء.

٥٤ - واستمرت عودة الأسر اللاجئة والمهجّرة داخليا إلى أماكنها الأصلية أو إلى أماكن أخرى في العراق. فخلال عام ٢٠١١، سُجل لدى الحكومة ٦١٠ ١٩٣ مهجرين داخليا و ٦٧ ٠٨٠ لاجئا باعتبارهم عائدين عودة دائمة. ولتحسين استفادة العائدين من شبكات الأمان المؤقّرة للحماية، واصلت المفوضية تقديم الخدمات القانونية والمأوي والمواد غير الغذائية في أنحاء العراق.

٥٥ - وتواصل الجمهورية العربية السورية استضافة أكبر عدد من اللاجئين العراقيين، ويبلغ عدد الذين سجلتهم المفوضية من هؤلاء ٩٠٥ ١٠١ لاجئين. ويواصل نائب ممثلي الخاص رصد الحالة لضمان استعداد الأمم المتحدة لتلبية احتياجات أي حالات نزوح للسكان على امتداد الحدود السورية إلى داخل العراق. ووضع الفريق القطري للعمل الإنساني خطة طوارئ لمواجهة احتمال تدفق لاجئين سوريين أو عودة عراقيين إلى العراق.

رابعاً - القضايا الأمنية والتشغيلية

٥٦ - رغم أن عدد ما يُبلّغ عنه من هجمات قد تناقص أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، فقد ظلت الحالة الأمنية العامة في العراق متوترة. والهجمات التي جرى تسجيلها ذات تعقيد وآثار لا يستهان بهما، مما يستدعي تمام الانتباه من جانب قوات الأمن العراقية، التي تسعى جاهدة إلى تعزيز قدراتها والمضي قدما، بوتيرة مطردة، نحو استعادة الأحوال الطبيعية. كما أن الأخطار التي تتعرض لها الأمم المتحدة من جراء تهديدات من قبيل عمليات الاختطاف

والهجمات الإرهابية والنيران غير المباشرة لا تزال كبيرة، مما يتطلب من المنظمة أن تعتمد وتنفذ تدابير مؤثرة للتخفيف من حدة هذه الأخطار لضمان توفير مستوى كاف من الأمن لموظفيها وموجوداتها وعملياتها. وقد اتخذت الأمم المتحدة، في هذا الصدد، خطوات استباقية في ضوء انسحاب قوات الولايات المتحدة. وجرى تعاون إيجابي بين حكومة العراق والأمم المتحدة فيما يتعلق بأمن موظفي الأمم المتحدة وموجوداتها وعملياتها.

٥٧ - وبُعيد إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٠٠ (٢٠٠٣)، بدأت الأمم المتحدة في إجراء مفاوضات مع حكومة العراق للتوصل إلى اتفاق بشأن مركز البعثة. وانتهت هذه المفاوضات بنجاح وجرى التوقيع على اتفاق في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وبعد ذلك وبناء على طلب من الحكومة وفي ضوء تغير الظروف في ذلك البلد منذ ذلك الحين، أخذت الأمم المتحدة وحكومة العراق تتفاوض على اتفاق جديد بشأن مركز البعثة منذ عام ٢٠٠٨. وواصلت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، المتابعة النشطة لهذه المسألة ولكن هذه الجهود لم تنته حتى الآن إلى خاتمة مرضية.

٥٨ - ورغم الإشارات السابقة إلى أن الخطط الجوي للإنساني للأمم المتحدة قد دبر تمويلاً لسنة واحدة من العمليات، فقد أُجبر على وقف عملياته في العراق في ٩ شباط/فبراير بسبب عدم وفاء بعض المانحين بما تعهدوا به من التزامات بالتمويل. ومع تصفية مكتب البعثة في عمان وزيادة وجود وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها داخل البلد، هناك حاجة إلى قدرة كافية في مجال النقل الجوي لتفادي أي آثار سلبية قد تلحق بتنفيذ برامج أساسية داعمة لحكومة العراق. وأنجز فريق مشترك بين مقر الأمم المتحدة والمكتب الإقليمي لسلامة الطيران، في هذا الصدد، بعثة تقييمية في كانون الثاني/يناير لاستكشاف خيارات لضمان استمرار خدمات النقل الجوي. وتشمل هذه الخيارات استخدام خدمات الخطوط الجوية التجارية والحصول على طائرة ثانية ثابتة الجناحين واستعارة طائرة من بعثة أخرى.

٥٩ - وتماشياً مع ازدياد وجود الفريق القطري في العراق، عززت الأمم المتحدة قدرتها على التكفل بإقامة الموظفين الدوليين في بغداد. وتجري حالياً مناقشات مع حكومة العراق بشأن استعمال مساهمتها بمبلغ ٥٠ مليون دولار في الصندوق الاستثماري المنشأ لتحديد مجمع الأمم المتحدة المتكامل في بغداد. وهناك مشاريع مماثلة لزيادة سعة أماكن إقامة الموظفين الدوليين إما أنها نفذت أو يجري حالياً تنفيذها في إربيل والبصرة ومطار بغداد الدولي وكركوك. وشملت الجهود التي بذلتها البعثة لضمان الاعتماد على الذات إنشاء عقود لتوفير خدمات المطاعم والتنظيف والغسل والتوفير القصير الأجل للوقود وتعزيز الأمن داخل كل

مجمعات الأمم المتحدة وفي محيطها لحين الاتفاق على ترتيبات أطول أجلا. كما زود كل مكتب إقليمي بمركبات مصفحة وبمرفق طبي من المستوى الأول.

خامسا - ملاحظات

٦٠ - لقد دخل العراق صفحة جديدة من تاريخه عقب اتمام انسحاب قوات الولايات المتحدة. وقد ظل الشعب العراقي، رغم الصعاب العديدة التي واجهها على طول الطريق، ثابتا على التزامه بإعادة بناء بلده الذي عانى طيلة عقدين من الحرب والجزاءات والتراجع الاقتصادي. وينبغي للشعب العراقي، بعد إجراء الانتخابات الوطنية مرتين واعتماد الدستور وإجراء الانتخابات المحلية، أن يفخر بما حققه من إنجازات في سبيل بناء ديمقراطية فتيّة في العالم العربي.

٦١ - غير أن الوضع السياسي الراهن يبرز المسائل المعلقة العديدة التي لا يزال يتعين حلها لتحقيق المصالحة الوطنية. وأخشى أنه إذا لم يتم التصدي لهذه المسائل بطريقة مجدية، من خلال الحوار الشامل للجميع، فقد تؤدي إلى تجدد التوترات السياسية وقد تؤثر سلبا على الوضع الأمني في البلد. ولهذا فإنني أحث القادة السياسيين العراقيين على اغتنام الفرصة والعمل انطلاقا من روح الوحدة الوطنية لضمان مستقبل سلمي ومزدهر للعراق.

٦٢ - ومن الممكن في هذا السياق أن يتيح المؤتمر الوطني الذي اقترحه عقده الرئيس طالباني فرصة هامة لإنهاء الجمود الحالي والبدء في حوار يمكن أن يعالج الاختلافات السياسية المتبقية. وأحث كل المعنيين على مضاعفة جهودهم لإنجاح هذا المؤتمر وضمان عقده في روح من التوافق والشراكة وشمول الجميع، في إطار الدستور. وبعثة الأمم المتحدة مستعدة لتقديم كل ما يلزم من دعم لهذه المبادرة.

٦٣ - وأعتقد أن إحراز تحسن في معالجة المسائل المتعلقة بالحدود الداخلية المختلف عليها لا يزال أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لاستقرار العراق في المستقبل. غير أن الجمود السياسي الحالي يعوق الجهود الرامية إلى حل هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة. ويؤسفني أن لجنة التشاور الدائمة، التي كانت محفلا مفيدا في الجمع بين أطراف معنية أساسية لمعالجة هذه المسائل برعاية البعثة، لم تتمكن من معاودة الانعقاد في الوقت الراهن. ولهذا فإنني أحث القادة العراقيين على إعادة تأكيد التزامهم بحل قضايا الأكراد العرب المعلقة وعلى العمل معا، بدعم من البعثة، لبناء الثقة وإيجاد أرضية مشتركة.

٦٤ - وأرحب بالتقدم الذي تم إحرازه في تعيين مجلس مفوضين جديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات تمهيدا لإنجاز عملية الاختيار بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٢، وفق ما نص

عليه قانون الانتخابات. وأرحب، في هذا الصدد، بالخطوات التي اتخذتها لجنة الخبراء التابعة لمجلس النواب للاتفاق على مجموعة من المعايير لتقديم طلبات المتقدمين وتعزيز الشفافية، بوسائل من بينها نشر مداورات اللجنة ومشاركة منظمات المجتمع المدني. وأشجع السلطات العراقية بقوة على مواصلة الالتزام بعملية اختيار تتميز بجودة التوقيت والشفافية والمصداقية. وأود أيضا تكرار تأكيد التزام الأمم المتحدة بدعم إحداث انتقال سلس وتقديم المساعدة إلى مفوضية الانتخابات في مجال بناء القدرات وهي تشرع في تنفيذ برنامج انتخابي مزدحم.

٦٥ - وأشعر بالتفاؤل لأن العراق والكويت ما زالا ملتزمين بتطبيع العلاقات بينهما وبحل جميع المسائل المعلقة. وأرحب في هذا الصدد بالزيارة التي قام بها رئيس الوزراء المالكي مؤخرا إلى الكويت وبالمناقشات البناءة بشأن معالجة التزامات العراق المتبقية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبشأن القضايا الثنائية. ويشكل الاجتماع الثاني المقرر أن تعقده اللجنة الوزارية المشتركة في نيسان/أبريل ٢٠١٢ فرصة مهمة لمعالجة جميع القضايا المعلقة وضمان التنفيذ السليم للاتفاقات التي تم التوصل إليها. ولا تزال خطوات العراق الحاسمة للوفاء بجميع التزاماته المتبقية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ضرورية لضمان عودة العراق إلى تبوء المكانة الدولية التي كان يشغلها قبل عام ١٩٩٠. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الأمم المتحدة ملتزمة بتقديم كل ما يلزم من مساعدة كما أن ممثلي الخاص مستعد لتيسير التوصل إلى حلول مقبولة من الطرفين في هذا الصدد.

٦٦ - ويسرني الإعلان عن أن مؤتمر القمة المقبل لجامعة الدول العربية سيعقد في بغداد في ٢٩ آذار/مارس. ويشكل ذلك اعترافا مهما بالدور الذي يقوم به العراق في المنطقة. كما أنه يؤكد الشوط الذي قطعه العراق في معاودة الاندماج في العالم العربي. وأحث الدول الأعضاء في الجامعة العربية على اغتنام هذه الفرصة للبدء في مسيرة جديدة من التعاطي المستمر مع العراق.

٦٧ - ورغم التحسن العام الذي طرأ على الوضع الأمني في السنوات الأخيرة، لا زال القلق يساورني إزاء كثرة الهجمات على المدنيين، التي ما زالت تقع بشكل شبه يومي. كما يساورني القلق من استمرار وازدياد تنفيذ عقوبة الإعدام في البلد. ولذلك فلاني أحث السلطات العراقية، مرة أخرى، على تجميد استخدام عقوبة الإعدام، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤٩/٦٢.

٦٨ - وأرحب بالجهود التي بذلت مؤخرا بهدف تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لحقوق الإنسان في العراق، بما في ذلك اعتماد مجلس النواب تشريعا بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واعتماد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وأهيب بحكومة

العراق اتخاذ مزيد من التدابير لضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية لجميع العراقيين. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم إنشاء المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان دون مزيد من التأخير.

٦٩ - وأشعر بالتفاؤل لبدء عمليات الانتقال السلمي والمنظم من مخيم العراق الجديد إلى مخيم الحرية. ومع أنني أرحب بتعاون حكومة العراق وسكان المخيم، فإني أود أن أذكرهم بضرورة مواصلة المشاركة في هذه العملية، بنية صادقة ومخلصة. ولا زلت قلقا من احتمال حدوث تصعيد وعنف، وهو أمر لا بد من تفاديه ولن يكون مقبولا. وأود أن أكرر تأكيد أن حكومة العراق تتحمل المسؤولية الرئيسية عن أمن سكان المخيم، الذين يتعين عليهم أيضا أن يلتزموا بقوانين العراق التزاما تاما.

٧٠ - وأرحب ببدء عملية تحديد مركز اللاجئين لسكان مخيم الحرية، وهي عملية مستهلكة للوقت، وأحث الدول الأعضاء على المسارعة إلى إتاحة فرص لإعادة التوطين لمن تنطبق عليهم الشروط من سكان المخيم ومواصلة دعم الجهود التي تبذلها البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن طريق تقديم المساعدة المالية اللازمة لتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة. ومن الأساسي أن يتم بشكل متزامن اتخاذ الخطوات الثلاث المتمثلة في النقل، وتحديد مركز اللاجئين، وإعادة التوطين، وذلك للتوصل إلى حل دائم لهذه المسألة الإنسانية. وستواصل الأمم المتحدة تقديم كل ما يلزم من دعم لهذه العملية، عملا بمذكرة التفاهم المؤرخة ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٧١ - إن الشعب العراقي يتطلع إلى أن يفعل قاداته المزيد لمعالجة التحديات الإنمائية الملحة التي تواجه البلد، وخاصة فيما يتعلق بتوصيل الخدمات الأساسية وإصلاح الهياكل الأساسية. وأرحب في هذا الصدد بالتزام حكومة العراق المستمر بالقيام بدور مسؤول في قيادة دفة عملية التنمية الوطنية. وأقدر بصفة خاصة ما قامت به السلطات من الموافقة على تخصيص ٨٥ مليون دولار في ميزانية عام ٢٠١٢ لتمويل مشاريع بالمشاركة مع المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها دعما لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاص بالعراق. وأهيب بالمجتمع الدولي زيادة المساهمة في الصندوق لتعزيز تنفيذ البرامج الإنمائية البالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل العراق.

٧٢ - ولا زالت كثرة عدد المهجرين داخل العراق، الذين يعيش الكثيرون منهم في ظروف قاسية، مدعاة للقلق. وأشجع الحكومة على مواصلة العمل مع الأمم المتحدة لإيجاد حل دائم لمشكلة المهجرين عن طريق التخطيط العمراني وتخصيص الأراضي. ويساورني القلق أيضا من احتمال أن يكون لزيادة تدهور الوضع في الجمهورية العربية السورية تأثير على العراق وأن

تؤدي إلى نزوح اللاجئين منها أو أن تؤثر تأثيراً خطيراً على اللاجئين العراقيين المقيمين حالياً في الجمهورية العربية السورية والذين يقدر عددهم بمليون لاجئ.

٧٣ - ومع حفاظ الأمم المتحدة على التزامها التام بدعم حكومة العراق وشعبه، فإن استمرار غياب اتفاق بشأن مركز البعثة يخص بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق يؤثر تأثيراً سلبياً على قدرة البعثة والأمم المتحدة على تنفيذ أنشطتهما الصادر بها تكليف. وإني أفهم أن الحكومة قد أوشكت جدا على انتهاء مراجعتها الداخلية لمشروع الاتفاق. وأحث الحكومة والسلطات العراقية المعنية على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إدخال الاتفاق حيز التنفيذ دون مزيد من التأخير.

٧٤ - وعقب انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق، تواصل الأمم المتحدة انتقالها إلى الاعتماد على النفس لوجستياً وأمنياً. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناني لقوات الأمن العراقية للدعم الأمني الذي تقدمه لمباني الأمم المتحدة وموظفيها.

٧٥ - وأخيراً، أود أن أشكر ممثلي الخاص، مارتن كوبلر، وكل موظفي الأمم المتحدة العاملين في العراق على التزامهم الذي لا يتزعزع وتفانيهم المستمر لتعزيز الاستقرار والتقدم في البلد.